

التنافس الاقتصادي البريطاني - الأمريكي في العراق

1963-1958

الباحث الثاني:

ا.م.د. بشار فتحي جاسم العكبيدي

جامعة الموصل / مركز التعليم المستمر

الباحث الأول:

فهد هذال شهاب

الملخص:

تناولت الدراسة أوجه التنافس الاقتصادي بين بريطانيا والولايات المتحدة في العراق بين عامي 1958 و1968، مركزة على ثلاثة ميادين رئيسة هي: النفط والمساعدات الاقتصادية والسياسات النقدية والتجارة الخارجية، وفي ميدان النفط شكّل المورد عاملاً حيوياً لصراع المصالح، إذ سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز نفوذها في العراق بعد تراجع بريطانيا وفرنسا إثر أزمة السويس، وأدت المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركات النفط إلى إصدار قانون رقم 80 لعام 1961، الذي سحب الامتيازات من الشركات الأجنبية عن الأراضي غير المستثمرة. رفضت بريطانيا وأمريكا القانون وعدّته تهديداً مباشراً لمصالحهما، مما ساهم في تغيير السياسة الأمريكية تجاه نظام عبد الكريم قاسم، وألغى العراق في عام 1959 اتفاقية المساعدات الاقتصادية مع الولايات المتحدة وسعى إلى تقليص الاعتماد على الخبراء الأجانب، فضلاً عن انسحاب العراق من المنطقة الإستراتيجية مما مثّل ضربة اقتصادية لبريطانيا، وقد أيدت الولايات المتحدة هذا الانسحاب ضمناً بهدف تقويض الهيمنة البريطانية في الشرق الأوسط، أما في مجال التجارة الخارجية فشهدت تلك الحقبة تحولاً تدريجياً في وجهة الصادرات العراقية من المعسكر الغربي إلى المعسكر الشرقي، ولاسيما بعد توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي عام 1959.

الكلمات المفتاحية: التنافس، الاقتصاد، بريطانيا، أمريكا، العراق.

British- American economic competition in Iraq 1963–1958

Fahd Hethal Shihab Ahmed

University of Mosul / College of Basic Education

Prof. Dr. Bashar Fathi Jasim Al-Ukaydi

University of Mosul / Center for Continuing Education

Abstract:

This paper explores the economic rivalry between Britain and the United States in Iraq during the period 1958–1968, with a particular focus on three key sectors: oil, economic aid, and monetary and foreign trade policies. Following the Suez Crisis, the U.S. sought to expand its influence in Iraq as British and French dominance waned. The issuance of Law No. 80 in 1961, which revoked oil concessions over unexploited lands, marked a pivotal moment in this competition and was strongly opposed by both Western powers. The Iraqi government also canceled its economic aid agreement with the U.S. in 1959 and withdrew from the Sterling Area, steps that weakened British economic leverage. Meanwhile, Iraq gradually reoriented its foreign trade from the Western bloc toward the Soviet Union, highlighted by the 1959 economic cooperation agreement. These developments reflect a broader realignment of Iraq's economic policy and international partnerships during a critical decade of geopolitical change.

Keywords: competition, economy, Britain, America, Iraq.

المقدمة:

شهد العراق بعد عام 1958 تحولات سياسية واقتصادية كبيرة جعلته ساحة لتنافس دولي بين القوى الكبرى، وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة. فقد تراجع النفوذ البريطاني التقليدي بعد سقوط النظام الملكي، في حين سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز حضورها في ظل تغير التوازنات الإقليمية عقب أزمة السويس. تتناول هذه الدراسة مظاهر التنافس الاقتصادي بين القوتين في العراق بين عامي 1958 و1968، بتحليل ثلاث قضايا رئيسية: قطاع النفط، والمساعدات والسياسات النقدية، والتجارة الخارجية، بهدف توضيح كيف تداخلت المصالح الاقتصادية مع التحولات الجيوسياسية في إطار الحرب الباردة.

أولاً: التنافس في ميدان النفط

يشكل النفط مرتكزاً أساساً للوجود البريطاني في الشرق الأوسط بشكل عام والعراق بشكل خاص، إذ كان احد الأسباب الرئيسية التي دعت له للتمسك بمصالحها في العراق، ولم يكن الامريكيون بعيدين عن هذا

الموضوع، إذ كان للنفط تأثير على السلوك الأمريكي في المنطقة، فقد كان حالها كحال بريطانيا في رسم سياستها تجاه العراق ومنطقة الشرق الأوسط يدفعها في ذلك سعيها للحصول على هذا المورد المهم، لذا ومنذ النصف الثاني من العقد السادس في القرن العشرين سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة بحجة ملء الفراغ الذي أحدثه انسحاب فرنسا وبريطانيا في المنطقة بعد أحداث السويس 1956 (الزبيدي، 2012، ص 342).

وفي تلك الاثناء خشيت الدول الغربية من حصول منعطفات جديدة في العلاقات السياسية والاقتصادية، لذا سعت الحكومة العراقية الى تجنب اثاره المشاكل مع الشركات النفطية خشية وقوع صدام مباشر مع حكوماتها، ولاسيما أنها كانت معرضة في بداية الانقلاب الى تهديدات داخلية وخارجية (الشكري، 200، ص 205)، ولهذا أسرع إلى إصدار بيان في ١٨ تموز 1958 أكدت فيه: "حرص الحكومة العراقية على استمرار تدفق النفط إلى الأسواق الأوروبية من دون انقطاع مع المحافظة على المصالح الوطنية للبلاد" (جريدة الوقائع العراقية، 23 تموز 1958).

وفي تلك الاثناء استغلت بعض الشركات، ومنها شركة النفط السويدية التي كانت واجهة لبعض المصالح الامريكية، الوضع الجديد في العراق قدمت عروضاً للحكومة العراقية منها شركة النفط السويدية التي كانت واجهة لبعض المصالح الأمريكية في 21 تموز 1958 قدمت عرضاً للحكومة العراقية يتضمن انشاء شركة عربية لأسطول ناقلات النفط تسهم فيها الأقطار العربية المنتجة للنفط، ويعد هذا العرض اولى المحاولات الأمريكية للحصول على امتيازات نفطية في العراق بعد انقلاب 14 تموز (الدليمي، 2019، ص 22)، وتزامناً مع بيان الحكومة حول تطمين الغرب لتصدير النفط، هدد عبدالكريم قاسم الشركات النفطية وذكر أن الحكومة لن توافق على استمرار الإجراءات السابقة نفسها والتي ألحقت بالعراق خسائر كبيرة جراء الامتيازات السابقة، ولأجله حث الشركات على التفاوض مع الحكومة العراقية؛ بغية ايجاد صيغة جديدة يمكن استغلالها لخدمة الجانبين، وعقدت المفاوضات في 20 اب 1958 (الشكري، 200، ص 205)، وكانت المطالب العراقية تتلخص في تنازل الشركات عن الاراضي غير المستثمرة واعادة النظر في حسابات الكلف على أن يتم الاتفاق على الاسعار وتحديد التكاليف، وكذلك زيادة نسبة حصة الحكومة من الارباح الى النصف واسهام العراق في رأس مال الشركات (الدوري، 2016، ص ص 131-132)، واستمرت المفاوضات مدة ثلاث سنوات عقدت خلالها 28 اجتماعاً تضمن عدداً من المقابلات واللقاءات الشخصية التي أجراها بعض أعضاء وفد الشركات وعبد الكريم قاسم، وأخذت المفاوضات بالتأرجح في تلك المدة وتتوقف احيانا لعدة أشهر؛ لتعنت الشركات واصرارها على عدم تنفيذ شروط الحكومة العراقية، وكان عبد الكريم قاسم قد ادار المفاوضات في غالب الاجتماعات التي عقدت بين الجانبين، وترأس الوفد العراقي في معظم المفاوضات التي اكد فيها على حقوق الشعب العراقي (الشكري، 2000، ص 208).

ولم تستجب الشركات النفطية للمطالب العراقية ولم يتغير موقفها بل ازدادت بالتعنت، إذ كانت الشركات تتبع السياسة نفسها التي اتبعتها في العهد الملكي ألا وهي جعل مصالحها في المقدمة دون الالتفات الى مصالح العراق، فضلاً عن عدم ادراكها لمخاطر للتطورات السياسية التي كان العالم يشهدها آنذاك (جريدة الزمان، 23 كانون الثاني 1961)، و بعد مفاوضات الطويلة وصلت الأمور إلى طريق مسدود (السماك، 1982، ص 19).

وبعد فشل المفاوضات شكّل عبد الكريم قاسم لجنة خاصة تكونت من: محمد حديد وزير المالية، وهاشم جواد وزير الخارجية، و محمد سلمان حسن وزير النفط، وطلعت الشيباني وزير التخطيط، وعبد اللطيف الشواف محافظ البنك المركزي، وعبد الله اسماعيل مدير دائرة الامتيازات في وزارة النفط؛ لدراسة الموقف واعداد المقترحات اللازمة لإصدار لائحة قانون جديد يساعد في حماية الثروات النفطية في العراق وانتزاع حقوقه من سيطرة الشركات الأجنبية، وقد توصلت اللجنة ، بعد استشارة مجموعة من الخبراء الفنيين والنفطيين في مجال النفط، الى اصدار تشريع يقضي باسترجاع الاراضي غير المستغلة وبقاء الحقول المنتجة بيد الشركات صاحبة الامتياز، وقدمت اللجنة ما وصلت اليه من نتائج الى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الذي اختار على ضوءها الصيغة التي شرح بها (الشكري، 200، ص 214)، قانون رقم (80) (الفتلاوي و الزبيدي، 2017، ص ص86-89)؛ وذلك بتاريخ 11 كانون الأول 1961 (جريدة الوقائع العراقية، 21 كانون الأول 1961 ؛ King,2014, P340).

وحاولت الحكومات الغربية اسناد شركاتها العاملة في العراق، وهددت بريطانيا باحتلال العراق في حال إصرار الحكومة العراقية على تنفيذ القانون رقم (80) إذ عدت القانون ظاهرة خطيرة يجب حصرها وعدم السماح لها بالانتشار؛ لاعتقادها بأن القانون كان يهدف إلى كسر الطوق الاحتكاري للشركات الأجنبية ليس في العراق فحسب بل وفي جميع الأقطار المنتجة للنفط، ولهذا فإن بريطانيا لم تعترف بالقانون ورفضت تنفيذه، وظلت تمارس الضغط على العراق؛ بغية دخول شركاتها في مفاوضات لتسوية الخلافات، وفي محاولة يائسة من الشركات فإنها طلبت من الحكومة العراقية احالة النزاع الى التحكيم؛ لاعتقادها بأن القانون يشكل إخلالاً خطيراً بحقوقها، وأنه سيؤدي إلى حرمانها من الحقوق التي حصلت عليها بموجب شروط الامتياز الموقع في 14 اذار 1925، غير أن الحكومة العراقية رفضت فكرة التحكيم؛ لاعتقادها بأنه لا يجوز الاعتراض قانوناً على تشريع صادر من حكومة مستقلة بوصفه من أعمال السيادة الوطنية (اسماعيل، 1989، ص 93).

وعلى الجانب الاخر اولت الحكومة الامريكية مسألة النفط في العراق اهتماماً خاصاً، ولأسيما بعد اعلان قانون رقم (80)، فقد انتابها قلق حقيقي بشأن مستقبل ذلك النفط، عندما غدا التهديد السوفيتي لها خطراً حقيقياً في التغلغل في العراق، ودعت في الوقت نفسه إلى ضرورة توخي الحذر عند مفاتحة الحكومة

العراقية بصدد مقترحها المذكور، على وفق اسلوب لا يشعر عبد الكريم قاسم بأن صيغته تمثل تهديداً لاستقلال العراق (U.S. Department of State, No150, 1961).

لقد اثار قرار إصدار قانون رقم (80) لعام 1961 الدوائر الأمريكية المعنية في واشنطن، ويتضح ذلك بالتقارير الأمريكية لتلك المرحلة، إذ اكد المساعد الخاص لرئيس مجلس الامن القومي الأمريكي كומר (Komer) في تقرير رفعه إلى البيت الابيض في 28 كانون الأول 1961 تأييده لوجهة النظر الأمريكية والبريطانية بأن تستمر شركة نفط العراق في انتاجها للنفط العراقي؛ لأن أية خطوة مغايرة ستكون لها مضاعفات ليست في الحسبان، منها على سبيل المثال: هجوم عسكري للعراق على الأراضي الكويتية، وليس من المستبعد أن ينجرف عبد الكريم قاسم نحو الاتحاد السوفيتي، أوضح كומר أن الاتجاهات العامة للسياسة الأمريكية تجاه شركة نفط العراق قبل صدور قانون رقم (80) يتمثل في أن المسؤولية في الشركة تعود لبريطانيا؛ كونها تملك حصة الأسد فيها، إلا أن الأمر اختلف بعد صدور القرار العراقي، فضلاً عن مطالبة العراق بالكويت؛ لأنه مسّ حصة الشركات الأمريكية البالغة 22,75% من شركة نفط العراق، وتمتلك شركة كولف 50% من نفط الكويت، فضلاً عن أن لإقرار القانون تأثيرات جانبية على ايران ودول الخليج العربي، وبدورها دعت الولايات المتحدة الحكومة العراقية عبر سفارتها بقبول دعوة بريطانيا بإحالة النزاع الى التحكيم، إلا أن عبدالكريم قاسم لم يصغي الى تلك المطالب (الزبيدي، 2012، ص ص 266-268).

و يبدو مما تقدم أن القانون رقم 80 لعام 1961، وضع العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق على حافة الهاوية؛ لما تمثله شركة نفط العراق بالنسبة إلى الدول الغربية، ولاسيما بريطانيا التي كانت تملك حصة أكبر من الولايات المتحدة في الشركة، ولكن الاخطر من ذلك -في نظر جميع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية- كان ما يتعلق بموضوع ضمان استمرار تدفق نفط العراق إلى الغرب ولاسيما مع التقارب العراقي- السوفيتي، وأكد ذلك تقرير وزارة الخارجية الأمريكية المرسل الى سفارتها في بغداد والذي نص: "نتفق معكم بأن العراق اصبح قاعدة سوفيتية" (U.S. Department of State, No149, 1963)، ولهذا نجد بأن القانون رقم (80) لعام 1961 مثل احد الأسباب التي أدت الى تغيير كبير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حكم عبد الكريم قاسم، كان احد ابرز ظواهر تغيير حكمه (الزبيدي، 2012، ص 386).

الجدول رقم (1)

نسبة الصادرات النفطية العراقية الى بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية خلال المدة 1958-1962
(النجار، 1968، ص ص 177-178)

سنة التصدير					الدولة
1962	1961	1960	1959	1958	
%16.1	%14.3	%17.6	%17.2	%9.2	بريطانيا
%0.3	%2.7	%2.4	%3.8	%3.8	الولايات المتحدة الامريكية

ثانياً: إلغاء اتفاقية المساعدات الامريكية وانسحاب العراق من المنطقة الإستراتيجية

أ: إلغاء اتفاقية المساعدات الامريكية

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استعمالها للمساعدات الاقتصادية التي منحها للدول التي تؤيد سياستها في الشرق الاوسط ومن ضمنها العراق كأداة دبلوماسية في حربها الباردة مع الاتحاد السوفيتي، وبعد انقلاب 14 تموز لم ترغب الولايات المتحدة في استمرار تقديم المساعدات للحكومة العراقية الجديدة لكنها كانت مضطرة، لذا وافقت الحكومة العراقية من حيث المبدأ في الايام الأولى للانقلاب على استمرار المساعدات الأمريكية، الأمر الذي عدته صحيفة نيويورك تايمز مبادرة طيبة من الحكومة العراقية في تعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تابعت السفارة الامريكية عن كثب التطورات الاقتصادية بعد انقلاب 14 تموز من خلال تقارير رفعها السفير غلمن الى حكومته اكد فيها على عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق، الامر الذي أدى الى استعمال جميع السبل لتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية كافة المبرمة سابقاً مع العراق، وجاء ذلك بعد ادراك الحكومة الامريكية أن انظار القادة الجدد في العراق بدأت تتحول الى المعسكر الشرقي لنيل المساعدات الاقتصادية غير المشروطة، لذا دعا المسؤولون في وزارة الخارجية في تقرير الى الحكومة الامريكية في 18 شباط 1959 لبذل الجهود في تفعيل الاتفاقيات السابقة؛ بغية الحفاظ على المصالح الامريكية من الخطر السوفييتي (الزبيدي، 2012، ص ص 375-376).

واتضح لحكومة الولايات المتحدة من خلال اتجاهات بعض أعضاء الحكومة العراقية وتصريحاتهم، أن تقديم المساعدات الأمريكية للعراق اصبح أمراً غير مرغوب فيه، وعلى وفق تلك الحقيقة، فقد حسم عبد الكريم قاسم الموضوع حينما ألغى اتفاقية المساعدات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في الرابع عشر من ايار 1959، وقد أبلغت وزارة الخارجية العراقية السفارة الامريكية ببغداد في 30 ايار 1959

بالغاء الاتفاقية (الزبيدي، 2012، ص 378)، وبالطريقة نفسها يمكن أن نفهم دوافع الحكومة العراقية بالاستغناء عن بعض الخبراء الأجانب ومن ضمنهم الأمريكيين، فقد طلب مجلس الوزراء العراقي في 12 اب 1958 من الوزارات ذات العلاقة، دراسة موقف الخبراء الاجانب من العاملين في وزارتهم وتزويدهم بقوائم تحمل أسماء الخبراء الذين يمكن الاستغناء عنهم لفرض انهاء عقودهم، ولم يكن السفير غلمن بعيداً عن تلك التطورات فقد اخبره احد الوزراء العراقيين بإجراءات مجلس الوزراء العراقي، وعلى الرغم من ذلك كله استمر عدد من الخبراء الأمريكيين بالعمل في الوزارات العراقية مثل: الري والصحة والاعمار؛ لحاجة تلك الوزارات لخبرتهم في مجال تخصصاتهم، وتشير الوثائق الأمريكية الى أن انشطة هؤلاء الخبراء غالباً ما تكون مقيدة، فضلاً عما ذكره السفير غلمن من أن عدداً من هؤلاء الخبراء قد عمل بصفة شخصية نتيجة للعلاقات الوطيدة التي انشأها هؤلاء الخبراء مع العديد من الموظفين العراقيين في الوزارات العراقية، وتشير الاحصاءات الأمريكية إلى انخفاض عدد الخبراء الأمريكيين العاملين في العراق، إذ بعد أن كان عددهم قبل 14 تموز ستة وتسعين خبيراً أصبح في منتصف شهر شباط 1959 ستة وخمسين خبيراً (غلمن، 1965، ص 327).

ويتضح مما تقدم أن إلغاء اتفاقيات المساعدات الاقتصادية الأمريكية والاستغناء عن الخبراء الأمريكيين قد أضر بشكل او بآخر بمصالح واشنطن وموقعها في العراق، وأقنع صانعي السياسة الأمريكية أن المصالح الأمريكية المتبقية باتت مهددة أيضاً ولاسيما بعد أن بدأت انظار الحكومة العراقية تتجه نحو الاتحاد السوفيتي وتحديداً بعد توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي في اذار 1959 (الزبيدي، 2012، ص 384).

ب: انسحاب العراق من المنطقة الإستراتيجية

ارتبط العراق بالنظام النقدي البريطاني بموجب القانون رقم (44) لسنة 1931 فأصبح منذ ذلك الوقت عضواً في الكتلة الإستراتيجية (تأسست في عام 1931 على يد بريطانيا، جاء تأسيسها؛ لتخفيف اثار الازمة الاقتصادية العالمية في بريطانيا التي قررت حكومتها إلغاء الغطاء الذهبي للباون، فتحول الأخير بموجب ضوابط الكتلة الى أساس لتبادل عملات الدول التابعة لبريطانيا او المرتبطة به، انضم العراق اليها عام 1931 وبعد عام من حصول الانقلاب انسحب العراق منها وتحديداً في حزيران 1959...، للمزيد من التفاصيل، ينظر: (عبهول، 2012، ص 55))، فالتزم بشكل كامل بقوانينها ومبادئها التي منحت بريطانيا حق استثمار غطاء العملة العراقية لصالحها، وجاء تأسيس هذه الكتلة؛ لتخفيف اثار الازمة الاقتصادية على بريطانيا التي قررت حكومتها إلغاء الغطاء الذهبي للباون فتحول الأخير بموجب ضوابط الكتلة الى أساس لتبادل عملات الدول التابعة لبريطانيا او المرتبطة بها (عبهول، 2012، ص 55)، وبعد نجاح انقلاب 14 تموز كانت مبادئ الحكومة الجديدة هي التخلص من التبعية للغرب وأن التحرر السياسي لأي بلد لا يتم إلا بالتحرر الاقتصادي، لذا فإن الحكومة رأّت ضرورة تحرير النظام النقدي من التبعية الأجنبية، ولتحقيق ذلك

الهدف أعلن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في مؤتمر المهندسين العرب المنعقد في 24 حزيران 1959 انسحاب العراق من المنطقة الإسترلينية (الشكري، 2000، ص 176).

وبناء على ذلك دعت الحكومة العراقية في 31 أيار 1959 المسؤولين البريطانيين للتفاوض في بغداد لاتخاذ الترتيبات اللازمة التي تتعلق بخروج العراق من المنطقة الإسترلينية وتحويل أرصدها المتراكمة كافة وإيراداتها المقبلة للذهب والعملات الأجنبية الأخرى، وقد استجاب الجانب البريطاني لدعوة العراق وبدأ الجانبان مباحثاتهما الرسمية في بغداد للمدة من 31 أيار وحتى 15 حزيران 1959، توصل خلالها الجانبان إلى الصيغة النهائية لانسحاب العراق من المنطقة وتحويل جميع الأرصدة العائدة له إلى العملة الأجنبية، واتفقا في نهاية المباحثات على إصدار بيان مشترك بهذا الخصوص في 23 حزيران 1959 (الشكري، 2000، ص 176)، وقد وقع ممثلو الحكومتين العراقية والبريطانية (جريدة الوقائع العراقية، 24 حزيران 1959)، ومما تقدم يمكن القول إن الحكومة البريطانية لم تعترض بشكل كبير على دعوة العراق للخروج من المنطقة الاسترلينية؛ لخشيتهما على ما تبقى لها من مصالح في العراق والشرق الأوسط، ولاسيما أن الحكومة العراقية الجديدة اخذت ومنذ ذلك الوقت بالانجراف الى المعسكر الشرقي المتمثل بالاتحاد السوفييتي.

وبعد الانسحاب من المنطقة الاسترلينية، قررت الحكومة العراقية تحويل ربط العملة من الباون البريطاني الى الدولار الأمريكي (بسر صرف 1 دينار عراقي = 2.80 دولار امريكي)(تاريخ البنك المركزي، <https://cbi.iq/page/39>)، وجاء تعليق الحكومة الامريكية على هذا الحدث في تقرير أعدته الاستخبارات الأمريكية واصفاً سياسة الحكومة العراقية أنها معتدلة تجاه الموضوع تحديداً، وهي تمثل رغبة عراقية وعربية أيضاً، وأشار التقرير كذلك إلى إنهاء الهيمنة الاقتصادية والمالية لبريطانيا على دول المنطقة، ويلاحظ من ثنايا التقرير تعاطف الدوائر الأمريكية مع الحكومة العراقية من هذا الجانب، وهي في الاحوال كافة تمثل رغبة أمريكية بالنيل من مواقع اقتصادية لبريطانيا في العراق (الزبيدي، 2012، ص 385).

وهنا لابد من أن نشير إلى أن تفاصيل هذا التقرير يوضح الموقف الأمريكي الداعم للعراق للانسحاب من المنطقة الاسترلينية، والحقيقة أن هذا الدعم كان يشكل بظاهرة تأييداً للحكومة العراقية، اما في جوهره فيؤكد على أن هذا الانسحاب يخدم سياسة الولايات المتحدة الامريكية في السيطرة على مناطق النفوذ البريطاني، وفي الوقت نفسه مثل هذا الموضوع نقطة مهمة في تنافس الدولتين على المصالح الاقتصادية في العراق.

ثالثاً: التنافس في ميدان التجارة

تحتل التجارة الخارجية أهمية خاصة في الدول النامية؛ لكون الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي لدورها في توسيع السوق، والاستيرادات تؤمن حاجة التنمية من مستلزمات الإنتاج المستوردة، وفي

العراق تشكل التجارة الخارجية أكثر من 75% من الدخل القومي (الفتلاوي و الزيدي، 2017، ص 170)، وبعد انقلاب 14 تموز 1958 أخذت الحكومة العراقية بمبدأ التخطيط الاقتصادي لإيجاد موازنة مناسبة في تجارة العراق، وجاء في مقدمة هذه السياسة توفير المواد الضرورية غير المتوافرة محلياً والتي يحتاجها المستهلك والمنتج الزراعي والصناعي والإيرادات الكمركية المتحققة من ذلك وحماية الصناعة الوطنية والحد من صرف العملات الاجنبية فيما يخص الاستيرادات، أما فيما يخص الصادرات فلا بد من إيجاد اسواق خارجية لتصريف الفائض من الانتاج المحلي لتطوير الاقتصاد الوطني (الكعبي، 2013، ص 163).

وتضم صادرات العراق مجموعتين هما: صادرات النفط الخام، والصادرات غير النفطية التي تضم خمس مجموعات رئيسية هي: المواد الغذائية (التمور، والشعير، والحبوب الأخرى، والفواكه، والخضروات)، والمواد الأولية (القطن الخام، والصوف، والجلود، وعرق السوس، وعلف، وتبن، ونوى التمر وغيرها)، والحيوانات الحية والمنتجات الصناعية (السمنت، وزيت الغاز، والغاز، والتبغ، والسكائر)، والسلع الأخرى (المنتجات النفطية عدا زيت الغاز والقار، ومنسوجات وملابس وأحذية)، وقد هيمنت الصادرات غير النفطية على صادرات البلاد خلال الحقبة من 1958-1962، لتشكل ما يقرب من 95% من إجمالي الصادرات (الفتلاوي و الزبيدي، 2017، ص 172)، ولم يخلو هذا الجانب من التنافس بين بريطانيا والولايات المتحدة، اضعف الى ذلك بروز الاتحاد السوفييتي كمنافس قوي لتلك الدول في العراق، وفيما يخص هذا المجال ادت السياسة الخارجية التي اتبعتها الحكومة العراقية بعد الانقلاب الى حدوث تغيير في التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية غير النفطية، ففي السنوات التي سبقت عام 1958 كانت معظم صادرات العراق تذهب الى دول المعسكر الغربي وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن صادرات العراق فيما بعد اخذت تتجه الى المعسكر الشرقي ولاسيما بعد أن تم توقيع اتفاقيه التعاون الاقتصادي في اذار 1959 بين العراق والاتحاد السوفيتي (النجار، 1968، ص ص 156-157)، فقد كانت بريطانيا تصدر قائمة الدول التي يستورد منها العراق ويصدر إليها، ففي عام 1958 كانت بريطانيا المستوردة الرئيسة لخمس من السلع العراقية الرئيسة، إذ كانت قيمة الصادرات إليها قد بلغت 3,138,608 مليون دينار، اما الولايات المتحدة الامريكية فكانت صادرات العراق إليها تتعدى المليون دينار عام 1959، إلا أنها انخفضت في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى اكثر من نصف مليون دينار في العام 1961، لكنها قهرت الى اكثر من مليوني دينار في العام 1962 (الحمداني، 2008، ص ص 382-390).

الجدول رقم (2)

نسبة الصادرات العراقية الى بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية خلال المدة 1958-1962 (النجار، 1968، ص ص 158-159)

سنة التصدير					الدولة
1962	1961	1960	1959	1958	
5.82%	2.96%	10.17%	13.36%	22.18%	بريطانيا
10.71%	7.29%	8.79%	9.41%	4.92%	الولايات المتحدة الامريكية

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه نجد أن الصادرات العراقية الى بريطانيا بدأت بالانخفاض بشكل تدريجي منذ العام 1958 وصولاً الى العام 1962، في حين نجد أن هنالك ارتفاعاً ملحوظاً في صادرات العراق الى الولايات المتحدة الامريكية خلال المدة نفسها، مما يشير الى توجه العراق في التعامل الاقتصادي مع الولايات المتحدة بشكل أوسع من بريطانيا.

اما فيما يخص الاستيرادات فاتبعت الحكومة سياسة جديدة تهدف الى اخضاع جميع المواد المستوردة الى قيد الاجازة ووجوب الحصول على اجازة صادرة من لجنة التمويل قبل الاستيراد؛ لإعطاء الاسبقية للسلع المنتجة والمواد الخام مع ضمان سد الحاجة الى استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية والمواد التي لا يصنع شبيهها او بديلها في العراق (المحمداوي، 2005، ص 195)، ولذلك فإن الاستيرادات العراقية من الدول الغربية شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً بحسب حاجة العراق الى السلع التي لا تنتج في الداخل او لا يقوى الانتاج الداخلي على سد الطلب عليها مثل: السكر، والشاي والحبوب، وكذلك العدد، والآلات والمكائن، وبدراسة التطور الحاصل في استيراد العراق في تلك المدة يلاحظ أن اقطار المنطقة الاسترلينية وعلى رأسها بريطانيا بقيت هي المجهز الاول لاحتياجات العراق على الرغم من الهبوط النسبي الذي حصل في معدل الاستيرادات منها قياساً للمدة السابقة، ويعود السبب -بالدرجة الأولى كما ذكرنا سابقاً- الى تحول جزء من تلك الاستيرادات العراق الى الاقطار الاشتراكية اثر قيام العلاقات التجارية مع تلك الاقطار بعد انقلاب 1958 وكان لهذا السبب ايضاً الأثر البالغ في انخفاض نسبة استيرادات العراق من الولايات المتحدة الأمريكية (النجار، 1968، ص 161).

وكانت بريطانيا المصدرة الرئيسة للعراق في أربع سلع من تلك التي يستوردها العراق وبلغت قيمتها أكثر من (36) مليون دينار، وعلى الرغم من أن قيمة الاستيرادات منها لم تقل عن (30) مليون دينار سنوياً إلا أنها انخفضت في عام 1962 إلى أكثر بقليل من 21 مليون دينار؛ بسبب تدهور العلاقات بينهما، ومع ذلك بقيت بريطانيا المصدرة الرئيسة للعراق، في حين تأتي الولايات المتحدة الأمريكية فكانت ثاني دولة رئيسة يستورد منها العراق، وقد بلغت قيمتها في سنة 1959 مبلغ 11,814,520 مليون ديناراً ثم ارتفعت إلى أكثر من 15 مليون دينار في أعوام 1960 و 1961 وعادت في عام 1962 إلى ما يقرب من 15 مليون دينار أيضاً (الحمداني، 2008، 382-390).

الجدول رقم (3)

نسبة الاستيراد العراقي من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة 1958-1962

(النجار، 1968، ص 164)

سنة الاستيراد					الدولة
1962	1961	1960	1959	1958	
%15.3	%16	%17	%22.8	%23.1	بريطانيا
%11.9	%12.1	%12.3	%10.5	%14.2	الولايات المتحدة الأمريكية

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه يتبين تفوق بريطانيا على الولايات المتحدة في مجال الصادرات الى العراق في السنوات 1958 - 1962، وربما يعود التفوق البريطاني على الولايات المتحدة في مجال الاستيرادات الى أن المستورد العراقي كان يدرك مدى جودة المنتج البريطاني، ولم يكن بعد على دراية بمستويات البضائع الأمريكية، لذا حافظ غالب الموردين على التعامل مع بريطانيا.

الخاتمة:

تناول البحث أبعاد التنافس الاقتصادي بين بريطانيا والولايات المتحدة في العراق بين عامي 1958 و 1963، ويظهر أن هذا التنافس لم يكن محصوراً في الجانب الاقتصادي، بل ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحويلات الجيوسياسية الإقليمية والدولية في ظل الحرب الباردة، فقد حاولت كل من القوتين الحفاظ على نفوذها في العراق عبر السيطرة على الموارد النفطية، وفرض ترتيبات اقتصادية تخدم مصالحها، وشكلت الإجراءات السيادية التي اتخذتها الحكومة العراقية، مثل: إصدار قانون رقم 80 لسنة 1961، وإلغاء اتفاقيات المساعدات

الأمريكية، وانسحاب العراق من المنطقة الإستراتيجية وتحوله نحو منطقة الدولار، تحولات استراتيجية هدفت إلى تقليص التبعية الاقتصادية للغرب، وقد أسهم هذا التحول في إعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية للعراق، والانفتاح على المعسكر الشرقي من جهة، وتعميق التنافس الأمريكي - البريطاني من جهة أخرى، ولاسيما بعد أن بدأت الولايات المتحدة ترى في تقليص النفوذ البريطاني فرصة لتوسيع مصالحها الاقتصادية في العراق.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق

1. الوثائق الامريكية المنشورة

1. F.R.U.S.,1961-1962, Vol.XVII, No.150, Subject: "Situation Developing in Iraq". Mem. From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and south Asian Affairs (Tablot) to the Under Secretary of State (Ball), Washington, December 18, 1961.
2. F.R.U.S., 1962-1963, Vol.XVIII, No.149, Telegram From the Department of State to the Embassy in Iraq , Washington, February 5, 1963.

ثانياً: الرسائل الاطاريح الجامعية

أ- الاطاريح الجامعية

1- الكعبي، عبدالعزيز. (2013). تاريخ تجارة العراق (1958 - 1972). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية للعلوم الإنسانية. ابن رشد. جامعة بغداد.

ب- الاطاريح الجامعية باللغة الإنكليزية

1. King, Brandon. (2014). America's Search for Control in Iraq in the Early Cold War 1953-1961, Ph.d thesis. Graduate Department of History. University of Toronto.

ج- الرسائل الجامعية

1. الشكري، عبدالحميد. (2000). العلاقات العراقية البريطانية 1963-1985. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب. جامعة بغداد.

2. المحمداوي، غصون. (2005). التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1958 - 1968. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية للبنات. جامعة بغداد.

ثالثاً: الكتب العربية

1. الدليمي، احمد. (2019). سياسات النفط في العراق خلال الحكم العارفي. شركة دار الاكاديميين للنشر والتوزيع.
2. الدوري، أسامة. (2016). تطور سياسة العراق النفطية 1952 - 1963، ط2. دار ومكتبة عدنان.

3. الزبيدي، سنان. (2012). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق في عهد الزعيم عبدالكريم قاسم 1958 - 1963. دار المرتضى.
4. إسماعيل، عبدالله. (1989). مفاوضات العراق النفطية 1952 - 1968. د.ن.
5. عبهول، عبدالله. (2012). تجربة عبدالكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي 14 تموز 1985 - 8 شباط 1963. بغداد عاصمة الثقافة العربية.
6. النجار. عبدالوهاب. (1968). سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. مطبعة الازهر.
7. الحمداني، قحطان. (2008). السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 الى 8 شباط 1963. مكتبة مدبولي.
8. الفتلاوي، كامل و الزبيدي، حسن، (2017). العراق تاريخ اقتصادي الجمهورية الأولى تموز 1958-شباط 1963. ج 5. بيت الحكمة.
9. السماك، محمد. (1982). الصناعات النفطية في العراق دراسة تحليلية في اقتصاديات المكان. دار الحرية للطباعة.
10. غلمن، ولدمار. (د.ت). عراق نوري السعيد انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة 1954 - 1958. مؤسسة الإنتاج الطباعي.

رابعًا: الصحف

1. جريدة الوقائع العراقية، 23 تموز 1958.
2. جريدة الوقائع العراقية، 24 حزيران 1959.
3. جريدة الوقائع العراقية، 21 كانون الأول 1961.
4. جريدة الزمان، 23 كانون الثاني 1961.

خامسًا : المواقع الالكترونية

1. تاريخ البنك المركزي العراقي، منشور على موقع البنك المركزي العراقي، متاح على الرابط:
<https://cbi.iq/page/39> ، تاريخ الزيارة 2025/7/17.

List of sources and references:

First: Published American Documents

1. F.R.U.S., 1961–1962, Vol. XVII, No. 150, Subject: "Situation Developing in Iraq." Memorandum from the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Talbot) to the Under Secretary of State (Ball), Washington, December 18, 1961.
2. F.R.U.S., 1962–1963, Vol. XVIII, No. 149, Telegram from the Department of State to the Embassy in Iraq, Washington, February 5, 1963.

Second: Theses and Dissertations

A. Arabic Dissertations

1. Al-Kaabi, Abdulaziz. (2013). The history of Iraq's trade (1958–1972). Unpublished doctoral dissertation, College of Education for Humanities, Ibn Rushd, University of Baghdad.

B. English Dissertations

1. King, Brandon. (2014). America's search for control in Iraq in the early Cold War, 1953–1961. Ph.D. thesis, Graduate Department of History, University of Toronto.
2. C. Theses
3. Al-Shukri, Abdulhamid. (2000). Iraqi-British relations 1963–1985. Unpublished master's thesis, College of Arts, University of Baghdad.
4. Al-Muhammadawi, Ghusoon. (2005). Economic and social developments in Iraq 1958–1968. Unpublished master's thesis, College of Education for Women, University of Baghdad.

Third: Arabic Books

1. Al-Dulaimi, Ahmed. (2019). Oil policies in Iraq during the Arif regime. Academics Publishing House.
2. Al-Douri, Osama. (2016). The development of Iraq's oil policy 1952–1963 (2nd ed.). Adnan Publishing House.
3. Al-Zaydi, Sinan. (2012). U.S. policy toward Iraq during the rule of Abdul Karim Qasim 1958–1963. Al-Murtadha Publishing.
4. Ismail, Abdullah. (1989). Iraq's oil negotiations 1952–1968. [No publisher.]
5. Abhul, Abdullah. (2012). Abdul Karim Qasim's experience in economic planning, July 14, 1958 – February 8, 1963. Baghdad, Capital of Arab Culture.
6. Al-Najjar, Abdulwahab. (1968). Foreign trade policy in Iraq after World War II. Al-Azhar Press.
7. Al-Hamdani, Qahtan. (2008). Iraq's foreign policy from July 14, 1958 to February 8, 1963. Madbouly Library.
8. Al-Fatlawi, Kamil, & Al-Zubaidi, Hassan. (2017). Iraq: Economic history of the First Republic, July 1958 – February 1963, Vol. 5. Bayt Al-Hikma.
9. Al-Sammak, Mohammad. (1982). Oil industries in Iraq: A spatial economic study. Dar Al-Hurriya Printing House.
10. Gellman, Waldemar. (n.d.). My impressions of Nuri al-Said in Iraq, 1954–1958. Printing Production Foundation.

Fourth: Newspapers

1. Al-Waqa'i Al-Iraqiya (The Iraqi Gazette), July 23, 1958.
2. Al-Waqa'i Al-Iraqiya (The Iraqi Gazette), June 24, 1959.
3. Al-Waqa'i Al-Iraqiya (The Iraqi Gazette), December 21, 1961.
4. Al-Zaman Newspaper, January 23, 1961.

Fifth: Websites

1. Central Bank of Iraq. (n.d.). History of the Central Bank of Iraq. Retrieved July 17, 2025, from <https://cbi.iq/page/39>